17

المقاصد الكلية لصنعة الإعراب

عند ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)

(شرح شذور الذهب إطاراً)

أ.د. محمد ذنون يونس الفتحي

جامعة الموصل

كلية التربية للبنات

قسم اللغة العربية

الملخص

يتناول هذا البحث المقاصد الكلية التي كان يروم ابن هشام الأنصاري تحقيقها من خلال اعتماده قرينة الإعراب في الكشف عن معاني الشواهد والاستدلالات النقلية في ميدان التقعيد النحوي، فلم يكن ابن هشام يعرب التركيب من دون ربطه بمقصد كلي يستشف أثناء تحديد تلك المكونات التركيبية ومواقعها الوظيفية، فقد حرص من خلال الصنعة الإعرابية في ضمن ما حرص من مقاصد على بيان المعنى، وظهرت مقاصد الإعراب الكلية التي كان يرمي تحديدها أمام الدارسين ليفيدوا منها أثناء توجيهاتهم الإعرابية.

ويعد كتاب (شرح شذور الذهب) من كتب ابن هشام العديدة التي اهتم فيها بقضية الإعراب وتحديد مقاصده وغاياته، فقد ذكر في مقدمة كتابه أنه يعرب تلك الشواهد والنصوص التي ترد في متن الكتاب فيقول: (والتزمت فِيهِ أنني كلما مَرَرْت بِبَيْت من شَوَاهِد الأَصْل ذكرت إعرابه، وَكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بِمَا يزِيل استغرابه، وَكلما أنهيت مَسْأَلَة ختمتها بِآيَة تتَعَلَّق بهَا من آي التَّنْزِيل، وأتبعتها بِمَا تحْتَاج إِلَيْهِ من إِعْرَاب وَتَفْسِير وَتَأْوِيل، وقصدي بذلك تدريب الطَّالِب وتعريفه السلوك إِلَى أَمْثَال هَذِه المطالب)، والغرض من الاهتمام بفن الإعراب هو تدريب الطالب وتعريفه من خلال ملكة القياس التي يحصل عليها الآليات التي يتمكن بها من الإعراب والتوجيه، ولا يصل المتدرب إلى ملكة القياس إن لم يدرك المقاصد الكلية التي أراد ابن هشام بثها من خلال توجيهاته الإعرابية.

ومن أجل ذلك قسّمنا البحث إلى محورين، يهتم الأول منها بالشذور وشرحه وابن هشام وعنايته بالنحو العربي مع التركيز في هذا المحور على (الصنعة الإعرابية)، في حين ينصب اهتمام المحور الثاني على استنباط المقاصد الكلية من تلك الأعاريب المبثوثة في الكتاب، وأثر تلك المقاصد في تحصيل ملكة التوجيه الإعرابي لدى المتدربين والمتعلمين لهذه الصنعة.

(ABSTRACT)

The total purposes of the art of syntax according to Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH) (Explanation of Shothor Al-thahab framework)

Professor Dr. Muhammad Thanon Younes Al-Fathi

University of Mosul / College of Education for Girls

the department of Arabic language

This research deals with the overall purposes that Ibn Hisham Al-Ansari wanted to achieve by adopting the presumption of syntax in revealing the meanings of evidence and transferable inferences in the field of grammatical complexity. He was keen through the syntactic craftsmanship within his intentions to clarify the meaning,

and the overall intentions of syntax appeared, which he was aiming to define in front of the scholars, so that they could benefit from them during their syntactic directions.

من أجل الوقوف على المقاصد الكلية لفن الإعراب عند ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) من خلال كتابه الشهير (شرح شذور الذهب في معرفة أحوال كلام العرب) ينبغي أن نقسم هذا البحث إلى محورين، يهتم الأول بابن هشام الأنصاري وكتابه شرح شذور الذهب مع بيان الإعراب وأهميته وأنه صنعة لها أصولها وقواعدها، والثاني بسرد المقاصد الكلية التي كان يريد ابن هشام إيصالها من خلال الإعراب، ويتعمد ذكرها في العملية الإعرابية لتكون نموذجاً نافعاً لمن أراد أن يتصدى للإعراب:

- المحور الأول: ابن هشام وكتابه (شرح شذور الذهب)

مع إطلالة القرن الثامن الهجري ظهر بمصر عالم عصره في ميدان الدراسات اللغوية، وفي المجال النحوي على سبيل الخصوص العالم العلاّمة (أبو محمد جمال الدين عبدُ الله بنُ يوسف بنِ هشام الأنصاري) (708هـ- 1309م)، ترعرع محباً للعلم وأهله، وأخذ الكثير عن فضلاء عصره، منهم: ابن السراج (ت 743هـ) والتاج التبريزي (ت 746هـ) والتاج الفاكهاني (731هـ) والشهاب بن المرحل (ت 646هـ) وابن جماعة (ت 733هـ)... وغيرهم[1]، فأتقن العربية وامتلك عبقرية في النحو ومناهجه ومباحثه، حتى فاق أقرانه وشيوخ عصره، وتعدّت شهرته القطر المصري ليقول عنه معاصره العلاّمة (ابن خلدون)(ت808هـ) مقالته الشهيرة: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصرَ عالمٌ بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه"[2]، وقد صنّف الكثير من المؤلفات والرسائل في علوم العربية المختلفة والنحو منها على سبيل الخصوص، لعل أشهرها: (الإعراب عن قواعد الإعراب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشرح قطر الندى وبلّ الصدى، والجامعان الصغير والكبير، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وشرح شذور الذهب... وغيرها)، وبقي ملازماً للتدريس والانهماك في التحقيق حتى توفي سنة (761هـ- 1360م)[3]، وصفه ابن حجر بالقول: "تفرّد ابن هشام بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقق البالغ والاطلاع المفرط .. مع التواضع والبرّ والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب"[4]، وأجمع المؤرخون على أنّ ابن هشام كان عفّ اللسان رقيق القلب، متواضعاً حليماً كريماً، على خلق عظيم، و كان لهذا أبلغ الأثر في كتاباته؛ فقد ظهرت مؤلفاته مبرأة مما يشبه المهاترة؛ فلا تراه في مناقشاته يسفه رأياً أو يذكر لفظاً نابياً أو يقسو في تعقيبه، وإنما أخذ نفسه بالأدب الجم ينفق في مقارعة الحجة ودفع الشبهة ودرء الخطأ وإحقاق الحق وإبطال الباطل دون تشفٍّ أو تحامل، ولولا انحرافه عن أبي حيان وتتبعه لآرائه بالتزييف لكان أمة وحده في سلامة التأليف[5].

ويقوم مذهب ابن هشام الأنصاري على الانتخاب والاختيار والترجيح من آراء المدارس النحوية والنحويين السابقين له، فيوازن بين تلك الآراء ويحقق الخلاف بينها بقدرة فائقة في التعليل والتوجيه والتخريج والترجيح، وإن كان الخط العام في ترجيحاته وتحقيقاته يوافق المدرسة

البصـــرية وآراءها العميقة في صـــلب الدرس النحوي، من دون غلق الباب أمام مدرســـة الكوفة وجهودها النحوية التي وافقها في الكثير من اتجاهاتها وترجيحاتها وتحليلها للكلام العربي الفصيح، وقد أشّـر ابن خلدون على مؤلفات ابن هشـام وكتابه المغني مؤشـراً دقيقاً مفاده أنه: "كان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصـل الذين اقتفوا أثر ابن جني وأتبعوا مصـطلح تعليمه"[6]، وكان يقصـد من ذلك أن للموصـليين من النحويين سـمتاً خاصـاً في التأليف ومنهجاً في العرض، واهتماماً بقضـايا الإعراب والإلغاز، وأسـلوباً في التحليل والمعالجة يتصـف بوضـوح الفكرة رغم عمقها، وسـهولة العبارة رغم جفاف مقصـدها مع قدرة بارعة في الاسـتنباط والابتكار، الذي ينبثق من تأثرهم بابن جني وطبيعة منهجه وأسـلوب تأليفه، والطبيعة الموصـلية في التنظير والتطبيق والتحليل والتدريب[7]، فتلك المشـارب النحوية وتقريرات النحويين السـابقين له كانت المخزون المعرفي الذي ينطلق منه ابن هشـام للعرض والتوجيه والمعالجة والتحقيق والتصـويب حتى ترك إرثاً كبيراً ما يزال مناط اهتمام الدارسين في حقل الدراسات النحوية.

وأما كتابه شـرح شـذور الذهب فهو كتاب في علم النحو، شـرح فيه عباراته المختصـرة المسـماة بـ(شذور الذهب) التي وضعها ابن هشام نفسه، فالكتاب يتضمن الأصل (شذور الذهب) والشرح عليه، واشـتمل المؤلف على أبواب النحو ومباحثه، وكان منهجه في تصـنيف كتابه أبواباً وفصـولاً بالتنظيم الآتي ذكره[8]:

1- الكلمة، والكلام، وباب الإعراب، وباب البناء، والنكرة والمعرفة.

2- أنواع المعارف: الضمير والعلم والإشارة والموصول والمعرف بأل والمضاف لمعرفة.

3- باب المرفوعات: الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر واسم كان واسم كاد واسم ما حمل على ليس وخبر إنّ ولا النافية للجنس والفعل المضارع المجرد من النواصب والجوازم.

4- باب المنصـوبات: المفعول به والمنادى والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه والمفعول معه والمشبه بالمفعول به والحال والتمييز والمستثنى بليس أو بلا وخبر كان وخبر كاد وما حمل على ليس واسم إن ولا النافية للجنس والفعل المضارع المنصوب.

5- باب المجرورات: المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة والمجرور بالمجاورة.

6- باب المجزومات.

7- باب عمل الفعل.

8- باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل: المصدر واسم الفاعل واسم المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف والمجرور المعتمدان واسم المصدر واسم التفضيل.

9- باب التنازع.

10- باب الاشتغال.

11- باب التوابع: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل وعطف النسق.

12- موانع الصرف

13- العدد

وقد اشتمل الكتاب على ذكر الكثير من الشواهد وأقوال النحويين وخلافياتهم، وتحقيق الكثير من الآراء، والاستدلال على أحكام النحو ومسائله، وقدم ابن هشام فيه الكثير من الإعراب للنصوص والشواهد التي استدل بها، حتى قال شارحاً منهجه في مقدمة شرحه: "وَبعدُ فَهَذَا كتابٌ شرحتُ بِهِ مختصري الْمُسَمّى بـ(شذور الذَّهَب فِي معرفَة كَلَام الْعَرَب)، تمّمتُ بِهِ شواهدَه وجمعتُ بِهِ شواردَه، ومكّنتُ من اقتناصِ أوابدِه رائدَه، قصدتُ فِيهِ إِلَى إِيضَاح الْعبارَة لَا إِلَى إخفاء الْإِشَارَة، وعمَدتُ فِيهِ إِلَى لفِّ المباني والأقسام، لَا إِلَى نشر الْقَوَاعِد وَالْأَحْكَام، والتزمتُ فِيهِ أنَّني كلَّما مَرَرْت بِبَيْتٍ من شَوَاهِد الأَصْل ذكرتُ إعرابَه، وَكلَّما أتيتُ على لفظٍ مُستغربٍ أردفتُهُ بِمَا يُزِيلُ استغرابَه، وَكلَّما أنهيتُ مَسْأَلَة ختمتُها بِآيَة تتَعَلَّق بهَا من آي التَّنْزِيل، وأتبعتُها بِمَا تحْتَاج إِلَيْهِ من إِعْرَاب وَتَفْسِير وَتَأْوِيل، وقصدي بذلك تدريبُ الطَّالِب، وتعريفُه السلوكَ إِلَى أَمْثَال هَذِه المطالب"[9]، فقد شرح منهجه في هذا الشرح المختصر وحدد مهامه إزاء الشواهد بالتتميم، والشوارد بالجمع، ناوياً الوضوح في العبارة دون الخفاء والإلغاز، مع اختصار لبنية في أقسامه ومباحثه دون البسط والنشر، والشيء الذي انهمك به بشكل ظاهر هو فن الإعراب والصنعة الإعرابية؛ إذ التزم أن يقوم بإعراب الشواهد الشعرية الواردة في (الأصل)، وختم المبحث بذكر آية قرآنية تناسب الموضوع المطروح ليقوم بمهام عديدة إزاءها، ومنها إعرابها، ويطمح من خلال ذلك الإعراب والاهتمام به إلى التدريب والتعريف بهذا الفن الذي يحتاج لقواعد نظرية وممارسة عملية حتى يتمكن منه النحوي المتميز، والذي يعدّ القرينة العميقة والأصيلة في بنية الكلام العربي المحددة للمعنى المقصود، والمعينة على فهمه ومعرفة مراد المتكلم بوساطته.

وهذا النصّ دفعنا للبحث عن تلك المقاصد الكلية التي رام ابن هشام ذكرها من خلال إعرابه للكلمات المشكلة للتراكيب والنصوص والشواهد، وللبحث عن آليات تطبيقها لدى طلاب علم النحو صوناً لهم عن الخطأ في الإعراب وتنمية لمهاراتهم في التوجيه للنصوص وتعدد الاحتمالات في فنّ الإعراب.

أما الصنعة الإعرابية فيقصد بها: ذلك العلم التطبيقي الإجرائي الذي ينزل القواعد النحوية النظرية المتعلقة بمباحث الإعراب والبناء وأبواب المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات والمجزومات على الشواهد والنصوص والأمثلة المختلفة، ويحرص المعرب من خلالها على ذكر جملة من المقاصد الكلية، من خلال مراعاة جملة من الشرائط والسمات والخصائص أثناء عمليات الإعراب، وللوقف على هذه الصنعة لا بد من بيان أن الإعراب يطلق عند النحويين على

معنيين؛ أحدهما: لفظي ويعرف بأنه الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة[10]، أو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف[11]، فيكون نفس الحركات وما ينوب عنها إعراباً عن المعاني التي تعتور المعربات، والمعنى الآخر أنه: معنوي، ويعرف حينئذ بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها[12]، وتكون الحركات وما ناب عنها علامات وقرائن على الإعراب وليست نفسه وذاته، وللإعراب أهمية كبيرة لأنه قرينة من القرائن الكاشفة عن مراد المتكلم، وبه يندفع الالتباس بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه، ويتوضح به مقصد المتكلم، ومن ثم اهتم (علم النحو) بفن الإعراب، وكان من أبرز موضوعات النحو أبواب المعربات ومباحث الإعراب، ولذا يعد (فن الإعراب) صنعة ناتجة من مباحث النحو وقواعده، وموضوعاً بارزاً من موضوعاته العديدة، ومناط اهتمام النحويين به، حتى إن المتأخرين قصروا علم النحو عليه فعرفوه بأنه: علم بأصول وقواعد تعرف بها أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء، وهذا لما رأوه من انصباب جهد النحويين على بيان العلامة الإعرابية أثناء تناول مباحث النحو، مع أن النحو يقصد به نظم الكلام على طريقة تأليف العرب الفصحاء له، والإعراب أحد تلك العناصر التي ينتحي بها المتكلم سمت كلام العرب فيها، ولذا يجمل القول ويحسن الاعتقاد بأن (صنعة الإعراب) غير علم النحو، بل هي صنعة ناجمة عن عمل النحويين، لها أحكامها وضوابطها وشرائطها، بل هي الميدان التطبيقي لمبحث مهم من مباحث النحو العربي وهو مبحث المعربات وأنواعها من مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات، ولا يجوز بأي حال التسوية بين علم النحو وعلم الإعراب؛ إذ النحو يتناول مباحث تركيبية متعددة كالتقديم والتأخير والحذف والاختصار والاقتصار وسائر العلاقات التي تنشأ بين المكونات التركيبية، ومن تلك العلاقات الموضحة الممارسة دور القرينة والكشف عن المقاصد علاقة الإعراب التي هي منصب اهتمام علم الإعراب، تلك العلاقة التي تصورها النحاة على أنها ناشئة من ارتباط عامل مؤثر بمعمول لم يشبه الحرف، فتنشأ علاقة تمارس الحركة وما ناب عنها دوراً قرائنياً في تمييز المقاصد والمرادات لدى المتكلمين الفصحاء.

إن الغاية من الصنعة الإعرابية إكساب الدارس القدرة على القيام بالإجراء السليم للعملية الإعرابية، وكيفية التعبير عن الإعراب، وما الذي يذكر متقدماً أو متأخراً أثناء التكوين الإعرابي، ذلك أن للإعراب شبها بالتعريف، إذ يعمد المعرّف وفق آلية منطقية إلى تقديم الأعم على الأخص وصولاً إلى التحديد المفهومي للماهيات الحقيقية أو الاعتبارية، وكذلك يبتغي علم الإعراب أن يحصل الدارس على ملكة تنظيم المكونات الإعرابية؛ فعند إعراب (قامَ زيدٌ) لا بد من أن يقوم المعرب بشرح لهذين المكونين شرحاً يجلي الدلالة الوضعية والاستعمالية، والموقع التركيبي والزمن الذي يحدد طبيعة الفعل المستعمل، والعلامة النحوية البنائية التي تظهر على الفعل، وكذلك موقع (زيد) من خلال التركيب، وتحديد نوع الإعراب الواقع فيه وعلامته الإعرابية، ومن ثم لا

يقتصر المعرب للنصوص على بيان الموقع النحوي للكلمة الذي يساعدنا في فهم المعنى ويحدد لنا الدلالة المرادة للمتكلم، بل ينشط المعرب على بيان مجموعة من المكونات الصوتية والصرفية، كما يتجلى ذلك عند إعراب (هل تضربُنّ) أو (جاء غلامي)؛ فليس من الصواب قصر الصنعة الإعرابية على المعنى، وأن غاية المعرب بيان المعنى فحسب، بل الصنعة الإعرابية لها غايتها في حد ذاتها، وأسلوبها في العرض والطريقة الصحيحة في ذكر المكونات التركيبية، ولذا عندما نعرب (هل تضربُنّ) نلتزم بشرح الإعراب مع علمنا بأنه لن يحدد الدلالة من التركيب، فنقول إن (تضربُنّ) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة كراهة توالي الأمثال، والواو المحذوفة ضمير مستتر في محل الرفع فاعل، والضمة نائبة عنها، والنون المؤكدة لا محل لها من الإعراب، فقد ذكرنا الكثير من العناصر التي لا يتوقف فهم المعنى عليها، وكذلك (لم يضربْنَ) إذ نقول بعد إعراب (يضربن): والفعل في محل الجزم بـــ(لم)، مع أن الفعل مبني على السكون لاتصال نون النسوة به؛ إلا أن له محلاً اقتضاه العامل (لم) وهو الجزم.

نخلص من هذا إلى أن الصنعة الإعرابية ناتج من نواتج البحث النحوي وقضاياه المتعددة ومنها مبحث الإعراب والبناء، وأن الصنعة الإعرابية فن مستقل بذاته له سماته وضوابطه وشرائطه، وأن قصر الصنعة الإعرابية على تفسير مراد المتكلم والمعنى المقصود من النص قصور في توصيف ظاهرة الإعراب، وهذه الصنعة لها مقاصد وغايات يبتغي المعرب تحقيقها، منها التدريب للمتعلمين كما نفعله عندما نعرب الأمثلة والشواهد النحوية لطلابنا في المعاهد العلمية المختلفة، ومنا تفسير المعنى وبيان أثر الإعراب في الكشف عن المعاني، إلا أن له مقاصد كلية أخرى يمكن تأشيرها من خلال متابعة الصنعة الإعرابية للنحويين، ولعل ابن هشام كان من أكثر المنظرين النحويين اهتماماً بتطبيق هذه الصنعة في مؤلفاته المختلفة، وقد راقبنا الدوافع الباعثة له على اختيار نماذج الإعراب لديه، وتابعنا الغايات التي يروم تحقيقها من خلال التكوين الإعرابي، ووجدنا أنه يهدف إلى تحقيق جملة من المقاصد أثناء عمية الإعراب غير التدريب وتوضيح المعنى النحوي؛ فكان المحور الثاني من هذا البحث منصباً على تأشير تلك المقاصد الإعرابية.

- المحور الثاني: المقاصد الكلية لفن الإعراب

لم يطمح ابن هشام من خلال إعرابه للشواهد والنصوص الفصيحة أن يقدم أعاريب للجمل ومكوناتها الجزئية لمجرد الإعراب وبيان الموقع والوظيفة التي تمارسها تلك المكونات التركيبية ودلالاتها المعنوية المتعددة، وإنما كان يروم تقديم مقاصد كلية من خلال التوجيه الإعرابي لتلك الشواهد والنصوص، ويمكن لنا أن نؤشر أهم تلك المقاصد بالآتي:

1- عرض الخلاف النحوي

فقد كان الخلاف في التقعيد النحوي مقصداً كلياً سعى ابن هشام إلى الكشف عنه من خلال الإعراب، فهو يتوجه إلى الإعراب الذي يحتوي على خلاف نحوي فيعمل على إبرازه وتأشيره، وقد تمثل ذلك في إعرابه للشاهد القرآني الذي أورده عند إطلاق (الكلمة) عند اللغويين تجوزاً على (الجمل المفيدة)، وذلك في قوله تعالى: (كلاّ إنّها كلمةٌ هو قائلُها/ المؤمنون- آ: 100)، فقد أُطلق مصطلح (الكلمة) في الاستعمال المجازي اللغوي وأريد به (الجمل المفيدة) لعلاقة الجزئية والكلية، وقام ابن هشام بتأشير الخلاف النحوي وعرضه مقصداً كلياً للإعراب بإعراب بقوله: "و(إنَّ) حرف تأكيدٍ ينصبُ الاسم بالاتفاق ويرفعُ الخبر خلافاً للكوفيين، والضميرُ اسمُها، وهو راجعٌ إلى المقالة، و(كلمةٌ) خبرها، و(هوَ قائلُها) جملةٌ من مبتدأ وخبر في موضع رفعٍ على أنَّها صفةٌ لـ(كلمة)"[13]، فقد ضمّن إعرابه للشاهد بيان الخلاف بين النحويين في تحديد الرافع لخبر (إنّ وأخواتها)؛ فقد ذهب البصريون إلى أن الرافع الناسخ، في حين ذهب الكوفيون إلى أن الرافع المبتدأ[14]، يعني: أن الخبر بقي على حالة الرفع التي كان عليها الحال قبل دخول الناسخ، فلم يكن سعي ابن هشام في إعرابه للشاهد من أجل التعريف بمواقع الكلمات ومكانتها من حيث الإعراب فحسب، بل سعى إلى تحقيق ما هو أهم من ذلك، وهو بيان الخلاف النحوي في الإعراب للشاهد القرآني.

وعلى هذا الأساس ما تناوله عند إعراب الشاهد الوارد في مبحث ((الأسماء الستة)) التي ترد ألفاظها أحياناً بصيغة (النقص) والحذف من أواخرها، وذلك في قوله تعالى: (لئن بسطت إليّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك/ المائدة- آ: 28)، فقد نبّه إلى الخلاف النحوي في الإعراب بالقول: ((فاللاّمُ دالّةٌ على قسمٍ مقدّرٍ، أي: واللهِ لئِنْ، وتُسمّى (اللامَ) المُؤذنةَ والمُوطِّئة؛ لأنّها آذنتْ بالقسم ووطّأتِ الجوابَ له، و(إنْ) حرفُ شرطٍ، و(بسطَتْ) فعلٌ ماضٍ وفاعلٌ، و(إليّ) جارٌّ ومجرور متعلّقٌ بـ(بسطتْ)، و(يدَك) مفعولٌ به ومضافٌ إليه، و(اللامُ) من (لتقتلَني) لامُ التعليل، وهي حرفُ جرّ، والفعلُ منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرةً بعدَها جوازاً؛ لأنَّها نفسُها، خلافاً للكوفيين، وأنْ المضمرةُ والفعلُ في تأويلِ مصدرٍ مخفوضٍ بـ(اللام)، أي: للقتل، و(ما) نافيةٌ، و(أنا) اسمُها إنْ قُدِّرتْ حجازيّةً وهو الظّاهر، ومبتدأٌ إنْ قُدِّرتْ تميميّةً، و(الباء) زائدةٌ فلا تتعلّقُ بشيء، وكذا جميعُ حروفِ الجرِّ الزائدة، و(باسطٍ) خبرُ (ما)، فيكون في موضع نصب، أو خبرُ المبتدأِ فيكون في موضع رفعٍ، والجملةُ جوابُ القسم؛ فلا محلَّ لها من الإعراب، وهي دالّةٌ على جوابِ الشرطِ المحذوف، والتقدير: والله ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إن بسطت إليَّ يدكَ لتقتلني فما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك))[15]، فقد حكى ابن هشام الخلاف بين المدرستين في إعراب (لام التعليل)[16]، وتحديد كونها ناصبةً بنفسها أو جارّةً للمصدر المؤول من (أنْ والفعل)، والخلاف بين العرب الناطقين من الحجازيين والبصريين في عمل (ما)[17]، واللطيف في الأمر أنه ربط بين الخلاف النحوي للمتخصصين والخلاف اللهجي بين الناطقين.

2- تأشير الاحتمالات الإعرابية

من المقاصد الكلية في إعراب ابن هشام للشواهد والنصوص الفصيحة بيان أن النص الواحد يحتمل عدة محتملات إعرابية متنوعة، فقد كان ابن هشام يشير إلى تلك الاحتماليات على أنها مقصد كلي يروم تحقيقه من خلال الإعراب للمكونات التركيبية أثناء إعرابه للشاهد القرآني وغيره، فقد تناول إعراب الشاهد الوارد في دلالة (الحرف) لغةً على: الطرف، وهو قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ / الحج- آ: 11) بقوله: ((والواو عاطفةٌ، و(مِن) جارّةٌ معناها: التبعيضُ، و(الناس) مجرورٌ بها، و(اللام) فيه لتعريف الجنس، و(مَنْ) مبتدأ تقدَّمَ خبرُهُ في الجارِّ والمجرور، و(يعبدُ) فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ؛ لخلوّه من الناصب والجازم، والفاعلُ مستترٌ عائدٌ على (مَن) باعتبارِ لفظِها، و(الله) نصْبٌ بالفعل، والجملةُ صلةٌ لِـ(مَنْ) إنْ قُدِّرتْ (مَن) معرفةً بمعنى (الذي)، وصفةٌ إنْ قُدّرت نكرةً بمعنى (ناسٍ)، وعلى الأوّل فلا موضعَ لها، وكذا كلُّ جملةٍ وقعتْ صلةً، وعلى الثاني موضعُها رفعٌ، وكذا كل صفةٍ فإنّها تتبعُ موصوفَها، و(على حرفٍ) جارٌّ ومجرور في موضع نصبٍ على الحال، أي: مُتطرِّفاً مُستوفِزاً))[18]، فقد أشار من خلال إعراب جملة (يعبد الله) وبيان موضعها من الإعراب إلى أنه يعتمد على توجيه (مَن) وإعرابها؛ فمن ذهب إلى أنها اسم موصول وهو من المعارف فتكون الجملة حينئذ صلتها، ومن المعلوم أن جملة الصلة لا محلّ لها من الإعراب، ومن قرّر أن (مَن) نكرة ناقصة فتكون الجملة حينئذ صفةً لها، والفرق بين جملة الصلة والصفة أنّ الصلة توضّحُ إبهام الموصول، في حين أن الصفة تخصص الموصوف وتزيل عمومه، والفرق كبير بين التوضيح والتخصيص.

ومن هذا المقصد أيضاً ما تناوله من أوجه إعرابية متعددة للشاهد الوارد في مبحث (الأسماء الستة)، وحدد تلك الأوجه تحديداً دقيقاً مبيناً وجاهة بعضها وضعف بعض آخر منها، فذكر أن قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً/ ص- آ: 38) يحتمل فيه (أخي) وجهين؛ أحدهما: أن يكون بدلاً من (هذا) فيكون منصوباً؛ لأنّ البدل يَتْبعُ المبدلَ منه، فكأنّه قال: إنَّ أخي، والثاني: أن يكون خبراً؛ فيكون مرفوعاً، وجملة: (له تسع وتسعون نعجة) خبرٌ ثانٍ على الوجه الثاني، وهو الخبر على الوجه الأوّل، في حين يحتمل (أخي) الوارد في قوله تعالى: (رَبِّ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي/ المائدة- آ: 25) ثلاثةَ أوْجُهٍ؛ أحدها: أن يكون مرفوعاً، وذلك من ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون عطفاً على الضمير في (أملك) ذكرهُ الزمخشري[19]، وفيه نظر؛ لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر، لا تقول: (أقوم زيد)؛ فكذلك لا يُعْطَفُ الاسمُ الظاهرُ على الاسم المرفوع به، ... الثاني: أن يكون عطفاً على محل (إنَّ واسمها)، والتقدير: وأخي كذلك، والفَرْقُ بين الوجهين أن المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفردين، كما تقول: (إن زيداً منطلقٌ وعمراً ذاهبٌ)، وفي الوجه الثالث جملة على جملة، كما تقول: (إن زيداً منطلقٌ وعمرٌو ذاهبٌ)، الثاني: أن يكون منصوباً، وذلك من وجهين؛ أحدهما: أن يكون معطوفاً على اسم (إنَّ)، والثاني أن يكون معطوفاً على (نفسي)، والثالث: أن يكون مخفوضاً، وذلك من وجه واحد، وهو أن يكون معطوفاً على الياء

المخفوضة بإضافة النفس، وهذا الوجه لا يُجِيزُهُ جمهورُ البصريين؛ لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض[20]؛ فلم يقصد ابن هشام من هذا التوجيه الإعرابي بيان مواقع الكلمات داخل التركيب، وإنما قصد بيان الأوجه النحوية المتعددة التي يحتملها النص الفصيح، وهو الدافع الذي حفزه للاستدلال به والقيام بإعرابه.

3- الترجيح بين الأوجه الإعرابية

وهذا المقصد يتصل بما تقدمه؛ لأنّ تعدد الوجوه والاحتمالات الإعرابية للنص الفصيح تقتضي الترجيح للوجهة الأقرب والأمثل للمعنى المقصود وما تتطلبه الصنعة النحوية، فقد أورد ابن هشام إعراب الشاهد القرآني المذكور في علامة الفعل المضارع المتمثلة بدخول (لم) الجازمة عليه، وهو قوله تعالى: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ/ الإخلاص- آ: 3- 4) مبيناً الراجح من تلك الأوجه التي يحتملها النص بقوله: "(لم) حرفُ جزمٍ لنفيِ المضارع وقلبهِ ماضياً، تقول: (يقومُ زيدٌ) فيكونُ الفعل مرفوعاً؛ لخلوّه عن الناصب والجازم، ومُحتمِلاً للحال والاستقبال، فإذا دخلتْ عليه (لم) جزمَتْهُ وقلبَتْهُ لمعنى المُضيّ، وفي الفعل الأوّل ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ على الفاعلية، وفي الثاني ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ لنيابتِه منابَ الفاعل، ولا ضميرَ في الثالثِ؛ لأنَّه قد رفعَ الظاهرَ، وهو (أحدٌ)؛ فإنّه اسمُ (يكُنْ)، و(كُفواً) خبرُها، وجوَّزوا أنْ يكونَ حالاً على أنَّه في الأصلِ صفةٌ لـ(أحد)، ونعتُ النكرةِ إذا تقدَّم عليها انتصبَ على الحال، كقوله[21]:

لِمَيَّة مُوحِشاً طَلَلُ يلوحُ كأنَّهُ خِلَلُ

أصله: لِمَيّةَ طللٌ مُوحِشٌ، وعلى هذا فالخبرُ الجارُّ والمجرورُ، والظّاهرُ الأوّلُ، وعليه العملُ؛ ففي الآيةِ دليلٌ على جوازِ الفصل بين (كانَ) ومعمولِها بمعمولِ معمولِها، إذا كان ذلك المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحوُ: (كان في الدارِ زيدٌ جالساً)، وكانَ عندَكَ عَمروٌ جالساً)، وهذا ممّا لا خلافَ فيه))[22]، فقد رجّح ابن هشام الإعراب القائم على أن (كفوا) خبر مقدم على اسم يكن وليس حالاً مقدماً على صاحبه، وسر الترجيح أن مقصد الآية نفي الكفء لله تعالى، وليس نفي الأحد المكافيء له تعالى؛ لأنه قد يفيد وجود غير كفء لله تعالى وليس المقصود من الآية، ولا ينسى ابن هشام وهو يتناول هذا الإعراب والتوجيه أن يفيد منه في تأصيل ما قرره النحويون في مبحث (كان وأخواتها)، من جواز تقدم معمول معمولها عليهما إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ فإن (له) معمول الخبر (كفوا)، وقد تقدم على اسمها وخبرها، وذلك الأمر جائز بلا خلاف[23].

4- العلاقات التركيبية الداخلية

يلاحظ أن ابن هشام كان يقصد من خلال الإعراب مقصداً كلياً هاماً، وهو تعليل ما يقدمه من إعراب لتلك النصوص، فقد كان التعليل ملازماً له في عملية الإعراب، من ذلك ما تحقق عند إعرابه قوله تعالى: ﴿شهادةُ بينِكم إذا حضرَ أحدَكم الموتُ حينَ الوصيةِ اثنانِ/ المائدة - آ: 106﴾؛ إذ علّل سبب تقدير المضاف في النص بقوله: ((فـ(اثنان) مرفوعٌ؛ إمّا على أنَّه خبرُ المبتدأ، وهو شهادةٌ، وذلك على أنّ الأصل: (شهادةُ بينِكم شهادةُ اثنين)، فحُذف المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه

مُقامَه فارتفع ارتفاعه، وإنَّما قدّرنا هذا المضـــاف؛ لأنّ المبتدأ لا بدّ أن يكون عينَ الخبر، نحو: (زيدٌ أخوك)، أو مشبَّهاً به، نحو: (زيدٌ أسـدٌ)، والشـهادةُ ليسـت نفسَ الاثنينِ ولا مُشـبّهةً بهما، وإمّا على أنَّه فاعلٌ بالمصـــدر، وهو الشّـــهادة، والتقديرُ: وممّا فَرَضَ عليكم أنْ يشـــهدَ بينكم اثنانِ))[24]، فنلحظ أن ابن هشـــام لما أعرب (اثنان) خبراً للمبتدأ (شـــهادة) أحسّ أن هنالك تنافياً بين المبتدأ والخبر؛ لأن الخبر لا بد أن يكون عين المبتدأ أو مشـبَّها به، فمثلاً (زيد قائم) يتحد (القائم وزيد) في ذات واحدة، بخلاف (الشـــهادة والاثنين) فإنهما لا يتحدان، ومن ثم اضـــطر إلى تقدير محذوف يكون متحداً مع المبتدأ وهو (شـــهادة اثنين)[25]، وبهذا التعليل للإعراب يدل المتدرب على صـــنعة الإعراب الأسباب التي دفعت المعرب إلى تقدير المحذوف.

ونجده يعلل إعراب بعض الشواهد تعليلاً عقلياً يدل على نظرة عميقة في التراكيب ودلالاتها، ففي مبحث (نائب الفاعل) يتوقف عند إعراب الجار والمجرور (منها) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لا يُؤْخَذْ مِنْها/ سورة الأنعام – آ: ٧٠﴾، فيعربها بأنها: "جارٌّ ومجرور في موضع رفع، أي: لا يكن أخذٌ منها، ولو قُدِّرَ ما هو المتبادر - من أنَّ في (يؤخذ) ضـــميراً مســـتتراً هو القائم مقام الفاعل، و(منها) في موضـع نصـب - لم يسـتقم؛ لأنّ ذلك الضـمير عائدٌ حينئذ على (كلّ عدل) و(كل عدل) حدث، والأحداثُ لا تُؤخَذُ، وإنّما تؤخذ الذوات، نعم إنْ قُدِّرَ أنَّ (لا يؤخذ) بمعنى: لا يُقبل صـحّ ذلك"[26]؛ لأن الأحداث يعرض عليها القبول وعدمه بخلاف الأخذ.

5- عرض المشكل التركيبي

يعد بيان المشـــكل والمخالف في ظاهره للأحكام النحوية مقصـــداً كلياً كان ابن هشـــام يسـعى إلى التوقف عنده من خلال الإعراب للشـواهد الفصـيحة، وقد ظهر ذلك جلياً في مبحث جزم الفعل المضـارع أثناء إعرابه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقي ويصـبرْ/ سـورة يوسـف – آ:90﴾، فقد يرى متعلم الإعراب أن النص يتخالف مع القواعد النحوي المســتقرة؛ لأن الفعل (يتقي) قد وقع بعد الجازم ولم يحذف منه حرف العلة، في أن الفعل (يصـــبر) قد ورد معطوفاً وقد ظهر عليه أثر الجازم، فيقول ابن هشـــام موضـحاً ذلك المشـكل النحوي بأنّ: "إثبات الياء في (يتقي)، وإسـكان الراء في (يصبر)، على قراءة قُنْبُل (ت 291هـ)[27] – مؤوَّلٌ، هذا جوابُ سؤالٍ تقديرُه: أنّ الجازم وهو (مَن) دخلَ على (يتقي) ولم يُحذفْ منه حرف العلة، وهو الياء، فالجوابُ عنه أنَّ (مَن) موصـــولةٌ لا أنها شـــرطيةٌ، وسـكونُ (الراء) من (يصـبرْ)؛ إما لتوالي حركات (الباء والراء والفاء والهمزة) تخفيفاً، أو لأنَّه وُصِلَ بنيّة الوقف، أو على العطف على المعنى؛ لأنّ (مَن) الموصولة بمنزلة الشـرطية؛ لعمومِها وإبهامِها"[28]؛ إذ قدم ابن هشـــام جوابين لهذا المشـــكل التركيبي؛ يقوم الأول على توهم أن (من) في الشاهد القرآني أداة شرط في حين أنها موصول اسمي وهو غير عامل فيما بعده، فلا غرابة حينئذ في رفع الفعل (يتقي) لكن الغرابة في جزم الفعل (يصـــبر) حينئذ؛ فبيّن ابن هشـــام أن تراكم الصـوائت وتتابعها هو الذي قاد إلى السـكون المتوهم كونه جزماً، أو لأنه وصـل بنية الوقف، ومن المعلوم أن الوقف يتطلب السـكون؛ فلا تكون السـكون فيه علامة للجزم بل هي مختصـة بحالة

الوقف، أو أنه معطوف على الفعل (يتقي) لكنه ليس عطفاً على اللفظ وإلا لكان مرفوعاً، بل عطف على معنى (يتقي) التي هي في محل الجزم بـــ(من) الموصولة، وسبب حمل الموصولة على الجازمة كونها متقاربة من حيث المعنى؛ لاشتراكهما في العموم والإبهام.

وعلى نفس الأساس من قصدية عرض المشكل وبيان وجهه وكيفية توجيهه تناول ابن هشام الإشكال الواقع في مبحث (جمع المذكر السالم) في قوله تعالى في سورة النساء: (لكنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ/ النساء- آ: 162) فإنه جاء بالياء، وقد كان مقتضى قياسِ ما ذكرتَ أن يكون بالواو؛ لأنه معطوف على المرفوع، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت؟ وما تصنع بـــ(الصابئون) من قوله تعالى في السورة التي تليها: (إِنَّ الَّذِينَ ءامَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّـــبِئُونَ/ المَائدة – آ: 69)؛ فإنه جاء بالواو، وقد كان مقتضى قياسِ ما ذكرتَ أن يكون (والصابِئِينَ) بالياء؛ لأنه معطوف على المنصوب، والمعطوف على المنصوبِ منصوبٌ، وجمع المذكر السالم يُنْصَب بالياء كما ذكرت؟ قلت: أما الآية الأولى ففيها أوْجُهٌ؛ أرجَحُهَا وجهان؛ أحدهما: أن (المقيمين) نَصْبٌ على المدح، وتقديره: وأمْدَحُ المقيمين، وهو قول سيبويه والمحققين[29]، وإنما قُطِعَت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فَضْلِ الصلاة على غيرها، وثانيهما: أنه مخفوض؛ لأنه معطوف على (ما) في قوله تعالى: (بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ) أي: يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة، وهم الأنبياء، وفي مصحف عبد الله: (والمقيمون) بالواو وهي قراءةُ مالك بن دينار والْجَحْدَرِيّ وعيسى الثَّقَفي[30]، ولا إشكال فيها، وأما الآية الثانية ففيها أيضاً أوْجُهٌ، أرْجَحُهَا وَجْهَان؛ أحدهما: أن يكون (الَّذِينَ هَادُواْ) مرتفعاً بالابتداء، و(وَالصَّـبِئُونَ وَالنَّصَـرَى) عطفاً عليه، والخبر محذوف، والجملة في نية التأخير عما في حَيِّز (إنَّ) من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا بألسنتهم مَنْ آمن منهم ـ أي: بقلبه ـ بالله ... إلى آخر الآية، ثم قيل: والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك، والثاني: أن يكون الأمر على ما ذكرناه من ارتفاع (الذين هادوا) بالابتداء وكَوْنِ ما بعده عطفاً عليه، ولكن يكون الخبر المذكور له، ويكون خبر (إنّ) محذوفاً مدلولاً عليه بخبر المبتدأ، كأنه قيل: إنَّ الذين آمنوا مَنْ آمَنَ منهم، ثم قيل: والذين هادوا... إلخ، والوجه الأول أجود؛ لأنَّ الحذف من الثاني لدلالة الأول أوْلى من العكس، وقرأ أُبَيُّ بن كَعْبٍ: (والصابئين) بالياء، وهي مَرْوِيَّةٌ عن ابن كَثِيرٍ[31]، ولا إشكال فيها"[32]؛ فالأمر الذي استدعى ابن هشام من أجل إعراب الشاهد المذكور في مبحث جمع المذكر السالم هو المشكل الذي ورد فيه، إذ يظهر لأول وهلة أنه مخالف للقواعد المقررة عند النحويين، فتعرّض له سارداً وجه الإشكال مقدماً حلولاً متعددة لذلك الإشكال دافعاً له بالاستدلالات التي تعين متدرب الإعراب على النهوض بعبء دفع الإشكالات التي ترد على القواعد والأحكام بنفس الذوق وذات المعرفة.

6- الرد والتخطئة

يبتغي ابن هشام من خلال الإعراب تحقيق مقصد كلي يتمثل بالرد والتخطئة للتوجيهات الإعرابية التي خالفت المقصود للمتكلم أو خالفت قواعد الصنعة النحوية، فقد توقف عند معلقات الأفعال المتعدية لاثنين الدالة على اليقين والظن، وأنّ منها (كم) الخبرية التي تمنع الفعل من التأثير فيما بعد الفعل القلبي بقوله: وقد: "حُمِلَ عليه قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ/ سورة يس – آ: ٣١﴾، وقدَّرَ (كم) خبريّةً منصوبةً بـ(أهلكنا)، والجملةُ سدَّتْ مسدَّ مفعولي (يروا)، و(أنّهم) بتقدير: بأنّهم، وكأنه قيلَ: أهلكناهم بالاستئصال، وهذا الإعرابُ والمعنى صحيحانِ، لكن لا يتعيّنُ خبريّةُ (كم)، بل يجوزُ أنْ تكونَ استفهاميّةً، ويؤيّدُه قراءةُ ابنِ مسعود: (مَن أهلكْنا)[33]، وجوّزَ الفرّاءُ انتصابَ (كم) بـ(يروا)، وهو سَهْوٌ؛ سواءٌ قُدّرتَ خبريّةً أو استفهاميّةً، وقال سيبويهِ: (أنّ ومعمولاها) بدلٌ مِن (كم)، وهذا مُشكِلٌ؛ لأنّه إنْ قُدِّرَ (كم) معمولةً لـ(يرَوا) لزِم ما أَوردناهُ على الفرّاءِ مِن إخراجِ (كم) عن صدريّتِها، وإنْ قدّرها معمولةً لـ(أهلكنا) لزمَ تسلّطُ (أهلكنا) على (أنهم)، ولا يصحّ أنْ يقال: أهلكنا عدمَ الرّجوع، والّذي يُصحِّحُ قولَه عندي أنْ يكونَ مرادُه أنّها بدلٌ من (كم) وما بعدَها، فإنّ (يرَوا) مُسلّطةٌ في المعنى على (أنْ وصلتِها...)؛ فهذه جملةُ المعلّقات"[34]، فإننا نلحظ أن ابن هشام قدم الرأي الراجح وهو أن (كم) من المعلقات سواء كانت استفهامية أم خبرية، والجملة التي بعدها سدت مسد مفعولي (يروا)؛ في حين ذهب الفراء إلى أن (كم) منصوبة على المفعولية بالفعل المعلق، وذكر أنه سهو؛ لأن (كم) الاستفهامية والخبرية لا تنتصب بالفعل ولا يتسلط عليها العامل السابق لها؛ لأن لها الصدارة في الكلام فيمتنع عمل ما قبله فيه، في حين ذهب سيبويه إلى (أن ومعمولها) بدل من (الجملة السابقة) لها، واستشكله ابن هشام بتقدير احتمالين كلاهما لا يصح اعتباره، يقوم الاحتمال الأول على أن البدلية من (كم أهلكنا) وهي معمولة للفعل (يروا) فيلزم ما اعترض سابقاً على الفراء من إخراج (كم) عن صدارة الكلام، لأن كونها معمولة لما قبلها يلزم عليه عدم صدارتها، وأما الإبدال من (كم) وجعلها معمولة للفعل (أهلكنا) فيلزم عليه أن يكون العامل في المبدل منه هو نفسه العامل في البدل؛ فيتسلط (أهلكنا) على جملة البدل، وهو لا يصح من حيث المعنى؛ لأن التقدير: أهلكنا عدم رجوعهم، وهو تعليق لا يصح ولا يدل على معنى مفيد.

7- تأشير القواعد الكلية

يحرص ابن هشام على ذكر القواعد الكلية المتعلقة بالإعراب تقوية لملكات المتعلم، وتنمية لمهارة الاستدلال لديه، وذلك لأن القاعدة قضية كلية يتعرف منها على أحكام جزئيات موضوعها[35]، والمعرب عندما يقول مثلاً: كل جملة بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات، ويفهم متعلم الإعراب مقصده فإنه يقوم بتطبيق ذلك القانون الكلي على كثير من الأمثلة التي لا حصر لها كثرة، وقد تمثل ذلك عند ابن هشام بوضوح أثناء إعرابه قوله تعالى: ﴿ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضَهم ببعضٍ لَفسدتِ الأرضُ/ سورة البقرة:251﴾ بأن: (((لولا) حرفٌ يدلّ على امتناع الشيء لِوجود غيره، تقول: لولا زيدٌ لأكرمتُك، تريد بذلك أنَّ الإكرام امتنع لوجود زيد، و(دفعُ) مبتدأ

مرفوع بالضمة، واسم (الله) مضاف إليه، ولفظه مجرور بالكسرة، ومحلّه مرفوع؛ لأنَّه فاعل (الدفع)، و(الناسَ) مفعولٌ به منصوب بالفتحة، والناصب له (الدفع)؛ لأنّه مصدرٌ حالٌّ محلّ (أن والفعل)، وكلُّ مصدر كان كذلك فإنَّه يعملُ عملَ الفعل، أي: ولولا دفعَ اللهُ الناسَ، (وبعضَهم) بدلُ بعض من كل، وهو منصوب بالفتحة، وخبر المبتدأ محذوفٌ وجوباً، وكذا كلُّ مبتدأ وقع بعد (لولا)، والتقدير: ولولا دفعُ الله للناس موجودٌ، والمعنى: لولا أن يدفع الله بعض الناس ببعض لَغلبَ المفسدون وبطلت مصالح الأرض، وقال أبو العلاء المعرّي في صفةِ السيف[36]:

يُذيبُ الرُّعبُ منه كلَّ عضْبٍ فلولا الغِمدُ يُمسِكهُ لَسالَا

فآثر ذكر الخبر، وهو (يُمسِكهُ)))[37]؛ فقد نصّ ابن هشام على قاعدتين كليتين أثناء الإعراب، تتعلق الأولى بعمل المصدر الذي يشترط في عمله أن يحل محل (أن والفعل) أو (ما والفعل)، وتتعلق الثانية بخبر (لولا الامتناعية) التي يجب فيها حذفه إن كان كوناً عاماً، وإما إن كان كوناً خاصاً لم تقم القرينة عليه فإنه يجب ذكره، وإلا فإنه يجوز ذكره وحذفه، كما فعل المعري الذي آثر ذكر الخبر مع أنه يجوز له حذفه، وبهذا التأشير للقاعدة الكلية يقدم ابن هشام لمتعلم الإعراب القدرة على القياس وتكييف الحكم الإعرابي على النصوص الفرعية المنطبقة عليه.

8- تحديد الفروق الدقيقة

يحرص ابن هشام على ذكر الفروق الدقيقة بين التراكيب المتقاربة لتنبيه المتدرب على الإعراب على ملاحظة تلك الفروق، وأثر فن الإعراب في تحقيق الدقة والعمق للمتصدر لهذه المهمة الكبيرة، فقد تناول ابن هشام ثلاثة من الشواهد مؤشراً مواطن التشابه والافتراق فيما بينها؛ ليحصل من ذلك أثرٌ ينبني على ذلك المقصد التفريقي وهو الدقة في الملاحظة والعمق في التناول، حيث توقف في مبحث (اسم التفضيل) وكيفية عمله ورفعه الاسم الظاهر في مسألة الكحل الشهيرة مورداً ثلاثة شواهد حديثية وشعرية ونثرية؛ فيعربها إعراب من يترك أثراً في المتلقي يجعله يلاحظ مواطن الالتقاء والافتراق بين النصوص المتواطئة؛ فيقول: "وَذَلِكَ كَقَوْل النَّبِي (صلى الله عَلَيْهِ وَسلم): مَا من أَيَّامٍ أحبُّ إِلَى الله فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عشر ذِي الْحجَّة[38]، وَقَولِ الْعَرَب: مَا رَأَيْت رجلاً أحسنَ فِي عينه الْكحلُ مِنْهُ فِي عين زيد، وَبِهَذَا الْمِثَال لُقّبَتِ الْمَسْأَلَة بِـ(مَسْأَلَة الْكحل)، وقولِه[39]:

ما رأيتُ امرأ أحبَّ إليه الـ بذلُ منه إليك يا ابنَ سنانِ

ولم يقع هذا التركيبُ في التنزيل، واعلم أنّ مرفوع (أحبّ) في الحديث والبيت نائبُ الفاعل؛ لأنّه مبنيٌّ من فعل المفعول، لا من فعل الفاعل، ومرفوعَ (أحسن) في المثال بالعكس؛ لأنَّ بناءه على العكس"[40]؛ فيكون المقصد الكلي من هذا الإعراب المختصر تحديد أصل اشتقاق (اسم التفضيل)؛ فتارة يكون من المبني للمجهول؛ لأن كلا من (الصوم والبذل) محبوبان، بخلاف (الكحل) الذي يحسن نفسه في عين زيد؛ فيكون مشتقاً من الفعل المبني للمعلوم، وهذا المقصد

التفريقي القائم على عنصر الاشتقاق وأثره في التركيب يترك أثراً في المتدرب على فن الإعراب يجعله يلاحظ ادق العلاقات التركيبية وإن كانت صرفية ومدى تأثر الصنعة الإعرابية بها.

ومن آثار تحقيق المقاصد الكلية لفن الإعراب بيان الفروق الدقيقة بين التراكيب والمكونات التي يوضحها الإعراب ويحدد علاقاتها بعضها ببعض؛ فقد لاحظنا في إعرابه للشاهد الوارد دليلاً على مجيء (الحرف) بمعنى (الطرف) في اللغة، وهو قوله تعالى: (خسِرَ الدنيا والآخرةَ/ الحج – آ: 11) الذي تناول فيه قراءة أخرى يتغير بموجبها التوجيه الإعرابي للشاهد بقوله: ((وفيها قراءةٌ غريبةٌ[41]، هي: ﴿خسرَ الدنيا والآخرةِ﴾ بخفض (الآخرةِ)، وتوجيهُها: أنّ (خسِرَ) ليس فعلاً مبنياً على الفتح، بل وَصْفٌ مُعرَبٌ بمنزلة (فَهِمٍ وفَطِنٍ)، وهو منصوبٌ على الحال، ونظيرُهُ قراءةُ الأعرج: ﴿خاسِرَ الدنيا والآخرةِ﴾ إلّا أنّ هذا اسمُ فاعلٍ فلا يَلتبِسُ بالفعل، وذلك صفةٌ مشبّهةٌ على وزن الفعلِ فيلتبسُ به"[42]، فعلى القراءة المشهورة يكون كل من (الدنيا والآخرة) منصوبين بالفعل الماضي (خسِرَ)، لكن قراءة الخفض دلّت على أن اللفظ (خسِرَ) ليس فعلاً ماضياً؛ لأن الفعل لا يضاف إلى ما بعده، بل هو اسم مشتق على أنه صفةٌ مشبّهةٌ على وزن (فعِلٍ)، والذي أدى إلى الإلباس في الصيغة أنه وقع حالاً فيكون منصوباً، فتشتبه حركة النصب بحركة البناء على الفتح في الفعل الماضي، ولولا الخفض في (الآخرة) لما ظهر المراد في (الدنيا)؛ لأنه مقصور لا تظهر عليه الحركات، وهكذا يتبين أثر الإعراب وعلاقاته بفهم النص ودلالاته؛ فإن دلالة الماضي على الانقضاء يدل في جملة الاستئناف على تحقق ذلك الأمر من الخسران في الزمن الماضي المفيدة للتسبب عن الانقلاب، بخلاف (خسر) الاسم الدال على بيان هيئة المنقلب على وجهه في الزمن الماضي أيضاً، لكن من دون دلالة على التسبب والاستلزام، وعضّد ابن هشام تلك القراءة بما يناظرها من قراءة الأعرج بلفظ اسم الفاعل، وبيّن سر عدم وقوع الالتباس على هذه القراءة بما هو واضح من الكتابة الفارقة بين (خسر وخاسر)، وهكذا أظهر الإعراب الفوارق الدقيقة بين التراكيب والمكونات المشكلة له.

9- تأشير الحالات الخاصة

إن الإعراب صنعة يتحقق فيها تنزيل القواعد على النصوص، وقد يكون المعنى عنصراً مساعداً في تعيين الإعراب، لكن تبقى القواعد العنصر الأبرز الذي يحدد وجهة الإعراب ويسوق المعرب إلى الحكم النحوي الصحيح، ومن آثار المقاصد الكلية لفن الإعراب ما يترتب على التوجيه الإعرابي من إشكاليات لا يمكن حمل النص عليها وإلا لأدت إلى فساد القواعد والأحكام، وقد ظهر ذلك جلياً في القاعدة القائلة: إنّ كل ما جاز أن يعرب عطف بيان جاز أن يعرب بدل كل من كل، التي شذّت عنها مجموعة من النصوص، وتناول ابن هشام توضيحها وسرّ عدم جواز إعرابها بدلاً، فقال: "ولذلك أمثلةٌ كثيرةٌ، منها قولك: (يا زيدُ الحارثُ) فهذا من باب البيان وليس من باب البدل؛ لأنَّ البدلَ في نيّةِ الإحلالِ محلّ المُبدَلِ منه، إذ لو قيلَ: (يا الحارثُ) لم يجُز؛ لأنَّ (يا) و (أل) لا يجتمعانِ هنا، ومنها قول الشاعر[43]:

أنا ابنُ التّاركِ البكريّ بشرٍ عليهِ الطّيرُ تَرقُبُهُ وُقوعا

فـ(بشرٍ) عطفُ بيانٍ على (البكريّ) وليس بدلاً؛ لامتناع: (أنا ابنُ التّاركِ بشرٍ)؛ إذ لا يضافُ ما فيه (الألف واللاّم) إلى المجرّدِ منها إلّا إنْ كان المضافُ صفةً مثنّاةً أو مجموعةً جمعَ المذكّر السّالم، نحوُ: (الضّاربا زيدٍ) و(الضّاربو زيدٍ)، ولا يجوزُ: (الضّاربُ زيدٍ) خلافاً للفرّاء، ومنها قولُ الرّاجز، وهو ذو الرُّمَّة[44]:

إنّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطرَا لِقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرَاً

لأنَّ (نصرا) الثاني مرفوعٌ والثالثَ منصوبٌ؛ فلا يجوزُ فيهما أنْ يكونا بدلين؛ لأنَّه لا يجوزُ (يا نصرٌ) بالرفع ، ولا (يا نصراً) بالنصب، قالوا: وإنَّما (نصرٌ) الأوّلُ عطفُ بيانٍ على اللّفظ، والثاني عطفُ بيانٍ على المحلِّ، واستشكَلَ ذلك ابنُ الطّراوة (ت 528 هـ)؛ لأنَّ الشيءَ لا يُبيّنُ نفسَه، قال: وإنَّما هذا من باب (التوكيد اللفظيّ)، وتابعَهُ على ذلك المحمّدان: ابنا مالكٍ ومعطٍ"[45]، فقد استند ابن هشام إلى التقعيد النحوي للمنادى في الصورة الأولى؛ فمن المعلوم أن حرف النداء لا يخل على المنادى المعرف بـ(أل)، وإلى التقعيد النحوي في مبحث الإضافة في الصورة الثانية؛ فمن المقعد عند النحويين أن الاسم الوصف المعرّف بأل لا يضاف إلا إلى ما فيه أل، ولو جاز أن يكون التابع بدلاً للزم عند إحلاله محل الأول أن يكون خالياً من (أل)، كما اتكأ ابن هشام على التقعيد النحوي المقرر في مبحث النداء من كون الاسم المفرد المعرفة مبنياً على الضم، فلو جاز الإبدال للزم كونه مرفوعاً أو منصوباً، وهو بذلك يخالف قاعدة المنادى المعرفة، وهكذا كان رائد ابن هشام في التوجيه الإعرابي القاعدة النحوية والضوابط التي تقتضيها الصنعة النحوية.

10-النظائر المرجحة:

لم ينس ابن هشام وهو يعرب الشواهد النحوية أن يرجح بين التوجيهات الإعرابية المتعددة، ويقيم الاستدلال على ذلك الترجيح بالأدلة والشواهد، فيكون النظر في القرائن المرجحة أثراً من آثار مقاصد الإعراب التي يتلقاها المتدرب على هذا الفن ليضبطه ويحكمه، وقد تمثل ذلك في مبحث (التمييز) عند تناوله: "قولَ الشاعر[46]:

يا جارتا ما أنت جاره

(يا) حرف نداء، (جارتا) منادى مضاف للياء، وأصله: (يا جارتي) فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً، (ما) مبتدأ، وهو اسم استفهام، و(أنت) خبره، والمعنى: عظُمَتْ، كما يقال: (زيدٌ وما زيدٌ)، أي: شيء عظيم، و(جارة) تمييز، وقيل: حال، وقيل: (ما) نافية، و(أنت) اسمها، و(جارة) خبر (ما الحجازية)، أي: لست جارة، بل أنت أشرفُ من الجارة، والصّوابُ الأوّلُ، ويدلُّ عليه قولُ الشّاعر[47]:

يا سيّداً ما أنتَ مِن سيّدٍ موطّأ الأكناف رحبَ الذّراع

و(مِن) لا تدخلُ على الحال، وإنّما تدخُلُ على التمييز"[48]، فقد قدّم ابن هشام ثلاثة توجيهات إعرابية للشاهد الشعري، لكنه رجح الأول مستدلاً على ذلك بدخول حرف الجر (من) التي تختص

بالدخول على التميز، وهكذا ينتبه المتدرب إلى أثر مقصدي يتعلمه وهو النظر إلى القرائن المرجحة وأثرها في توجيه الإعراب الوجهة السليمة.

نتائج البحث

بعد أن اكتمل هذا البحث أحب أن أسجل أهم النتائج التي توصل إليها، وهي:

1- عني ابن هشام الأنصاري بصنعة الإعراب، وكانت لها أهمية كبيرة في مؤلفاته النحوية، ويمكن للباحث بسهولة في كتبه الوقوف عليها وتحديدها وبيان مدى عنايته بالتدريب للطالب على ملكة الإعراب.

2- تميز كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري بعناية مؤلفه بالإعراب، فقد كان يعرب شواهد الأصل (المتن)، ويختم المبحث النحوي بذكر آية من التنزيل الحكيم ليقوم بإعرابها وبيان معانيها وما يتعلق بالآية الكريمة من عنايات يراها ضرورية ومستحسنة.

3- تعد الصنعة الإعرابية ناتجاً من نواتج الدرس النحوي، وعنصراً بارزاً من عناصر البحث والتفكير النحوي؛ وإذا أمكن القول بأن البحث النحوي يهتم بالتنظير في تحديد العلاقات التركيبية التي ينبغي للمتكلم الالتزام بها فإن الصنعة الإعرابية تبرز ذلك التنظير تطبيقياً على النصوص، وتمكن الدارس من تنزيل تلك القواعد النظرية التي ينبغي أن يحتذيها عند التكلم على النصوص فتقع التوأمة بين النظرية والتطبيق من أجل نطق سليم وفهم دقيق لعلاقات التركيب ومكوناته الداخلية.

4- لا يجوز بأية حال قصر الصنعة الإعرابية على مجرد تدريب الطالب على اكتساب هذه الصنعة، كما لا يجوز قصر ملكة الإعراب على تفسير المعاني المقصودة للمتكلم، وإن كانا مقصدين أساسين لعملية الإعراب، لكن من الإجحاف قصر هذه الصنعة المترامية الأطراف في المدونات النحوية على هذين المقصدين فحسب، بل المتابع بتأمل للتكوينات الإعرابية يجد نفسه أمام مقاصد أعم وأغلب؛ يبتغي المعرب من خلال الإعراب توصيلها للدارسين.

5- اتسم انتقاء عينة الإعراب عند ابن هشام الأنصاري بالدقة، وكانت اختياراته للنماذج الإعرابية دقيقة ليقفز من خلالها على شحن المتدرب على ملكة الإعراب بجملة من المقاصد، فقد كان يختار العينة الإعرابية لتوضيح معارف مقصودة يريد بيانها وتحديدها وأهمية انتباه الطالب لها، حتى يقيس عليها في شواهد أخرى ويبني على تلك النماذج نماذج جديدة لم تمسها يد المعربين من قبل.

6- يجب على مدرسي النحو ومعلمي الإعراب أن يشيدوا بأهمية الإعراب، ويدربوا الطلاب على الإعراب العلمي السليم، وشرائط الإعراب وكيفية تكوينه وعمليات التقدير والتأويل التي تواكبه، ليحصل الطالب على كمية متميزة من المعلومات في هذا الجانب التطبيقي للقاعدة النحوية.

7- استنبطنا جملة من المقاصد الكلية المتعلقة بصنعة الإعراب، التي رام ابن هشام الأنصاري غرسها أثناء تصديه لنماذج إعرابية متعددة، وقد حاول البحث لملمتها من نصوص شرح الشذور، والوقوف على تلك المقاصد لتكون أمام أنظار المعربين، وحافزاً يدفعهم إلى النظرة المتعمقة أثناء العملية الإعرابية، وعدم الاستخفاف بظاهرة الإعراب وأثرها في الفهم الدقيق للنظرية النحوية.

فهرس المصادر والمراجع

1- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.

2- ارتشاف الضرب، أبو حيان محمد بن يوسف (745هـ)، تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998م.

3- الأسس العلمية في دراسة الشاهد النحوي: محمد ذنون يونس، شيماء سالم حميد، دار الفتح للدراسات والنشر، ط 1، 2021م.

4- الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج (ت 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

5- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، المكتبة العصرية، ط 1، 2003م.

6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تح: يوسف البقاعي، دار الفكر.

7- البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف (ت 745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

8- البدر الطالع، محمد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ)، دار المعرفة، بيروت.

9- بصائر ذوي التمييز، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 817هـ)، تح: محمد علي النجار.

10- بغية الوعاة، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.

11- تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ)، تح: خليل شحاذة، دار الفكر، بيروت، 1988م.

12- التصريح شرح التوضيح، خالد الأزهري (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000م.

13- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت 816هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.

14- تفسير ابن عطية، أبو محمد عبد الحق ابن عطية (ت 542هـ)، تح: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422هـ.

15- تفسير ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت 774هـ)، تح: محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1419هـ.

16-تفسير الثعلبي: أحمد بن إبراهيم (ت 427هـ)، دار التفسير، السعودية، ط 1، 2015م.
17-تفسير الكشاف: محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1407هـ.
18-توجيه اللمع، أحمد بن الحسين ابن الخباز، دار السلام، مصر، ط 2، 2007م.
19-جامع البيان، محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط 1، 2000م.
20-الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تح: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1992م.
21-الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، يوسف بن حسن (ت 909هـ)، تح: عبد الرحمن العثيمين، الرياض، السعودية، ط 1، 2000م.
22-حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي (ت 1206هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.
23-حاشية الطيبي على تفسير الكشاف، الحسين بن عبد الله (ت 743هـ)، ط 1، 2013م.
24-حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (ت 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط 1، 1967م.
25-الخزانة، ابن حجة الحموي (ت 837هـ)، تح: عصام شقيو، دار البحار، بيروت، ط الأخيرة، 2004م.
26-الخصائص، أبو عثمان ابن جني (ت 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4.
27-الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تح: محمد ضان، الهند، ط 2، 1972م.
28-ديوان أعشى ميمون، تح: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية.
29-ديوان رؤبة، تح: وليم البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.
30-رسم المصاحف، أبو عمرو الداني (ت 444هـ)، تح: محمد قمحاوي، القاهرة.
31-رصف المباني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت 702هـ)، تح: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
32-روضات الجنات، محمد باقر الموسوي، مكتبة اسماعيليان، قم.
33-السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، محمد النجدي (ت 1295هـ)، تح: عبد الرحمن العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1996م.
34-سنن ابن ماجة (ت 273هـ)، تح: شعيب الأرناؤوط، دار الرسالة العالمية، ط 1، 2009م.
35-سنن أبي داود (ت 275هـ)، تح: شعيب الأرناؤوط، دار الرسالة العالمية، ط 1، 2009م.
36-سنن الترمذي (ت 279هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط 2، 1975م.

37-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد (ت1089هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط 1، 1986م.
38-شـرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت 686هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000م.
39-شـرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن (ت 769هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20، 1980م.
40-شـرح الأشـموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد (ت 905هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1039م.
41-شرح التسهيل، ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت 672ه)، تح: عبد الرحمن السيد، دار هجر، ط 1، 1990م.
42-شرح التصريح، خالد الأزهري (ت 905ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000م.
43-شـرح قطر الندى وبل الصـدى، ابن هشـام الأنصـاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، 1963م.
44-شـرح الكافية الشـافية، ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت 672هـ)، تح: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، ط 1، 1982م.
45-شرح الكافية، الرضي الاسترابادي (ت 686ه)، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1966م.
46-شـرح شـذور الذهب، ابن هشـام الأنصـاري (ت 761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، ط5، 1951م.
47-شـرح شـواهد الألفية، محمود بن أحمد العيني (ت 855هـ)، تح: علي محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط 1، 2010م.
48-شـرح طيبة النشـر في القراءات العشـر، ابن الجزري (ت 833هـ)، ضبط أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2000م.
49-شـرح قطر الندى، ابن هشـام الأنصـاري (ت 761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط 11، 1383هـ.
50-شـرح كتاب سـيبويه، أ]و سـعيد السـرافي (ت 388هـ)، تح: أحمد حسـن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2008م.
51-طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، محمد بن الحسـن (ت 379هـ)، تح: محمد أبو الفضـل إبراهيم، ط 2، دار المعارف.
52-الفائق في غريب الحديث والأثر، محمود بن عمر الزمخشـري (ت 538هـ)، علي البجاوي، دار المعرفة، لبنان، ط 2.
53-فرحة الأديب، الحسن بن أحمد الغندجاني (ت نحو 430ه)، المكتبة الشاملة.

54- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م.
55- اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي النعماني (ت 775هـ)، تح: عادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م.
56- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط 1، 1405هـ.
57- مسند أحمد، ابن حنبل (ت 241هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط 1، 1995م.
58- معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد (ت 207هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، مصر، ط 1.
59- المعجم المفصل، أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1996م.
60- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
61- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط 6، 1985م.
62- المفصل، محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993م.
63- المقاصد الشافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790هـ)، تح: مجموعة من المحققين، مكة المكرمة، ط 1، 2007م.
64- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
65- منحاة أهل الموصل، الأثر والمصطلح ضمن كتاب (محاكمات في الفكر النحوي العربي)، د. محمد ذنون يونس الفتحي، دار الرياحين، ط 1، 2019م
66- النجوم الزاهرة، يوسف بن تغري بردي (ت 874هـ)، دار الكتب، مصر.
67- همع الهوامع، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

---

(1) ينظر السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: 2/ 663- 666، بغية الوعاة: 2/ 68.

(2) ينظر حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: 536، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 8/ 330، بغية الوعاة: 2/ 69.

(3) ينظر البدر الطالع: 10/ 400، روضات الجنات: 346، النجوم الزاهرة: 10/ 336، معجم المؤلفين: 6/ 164.

(4) الدرر الكامنة: 2/ 415، وينظر الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد: 1/ 77.

(5) الدرر الكامنة: 2/ 308.

(6) تاريخ ابن خلدون: 755.

(7) ينظر منحاة أهل الموصل، الأثر والمصطلح ضمن كتاب (محاكمات في الفكر النحوي العربي)، د. محمد ذنون يونس الفتحي، دار الرياحين، ط 1، 2019م: 150 وما بعدها.

[8]) الأسس العلمية في دراسة الشاهد النحوي: 25- 27.

(9) شرح شذور الذهب: 10.

[10]) شرح قطر الندى: 45.

[11]) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 1/ 29.

[12]) م. ن: 1/ 29.

(13) شرح شذور الذهب: 13.

(14) توجيه اللمع- ابن الخباز: 148، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 144.

(15) شرح شذور الذهب: 43-44.

(16) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 469، الجنى الداني في حروف المعاني: 1/ 115، ارتشاف الضرب: 4/ 1658.

(17) ينظر شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: 2/ 216، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 135.

(18) شرح شذور الذهب: 14-15.

(19) ينظر تفسير الكشاف: 1/ 622.

(20) ينظر شرح شذور الذهب: 41- 42.

(21) صدر بيت من مجزوء الوافر، ويُنسب لكُثير عزَّة، انظر: الكتاب 2/ 123، خزانة أدب 3/ 209، 211، أوضح المسالك 2/ 260، شرح الشذور الذهب 2/ 460، شرح التصريح 1/ 584، المعجم المفصل 6/ 266.

(22) شرح شذور الذهب: 24-25.

(23) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 1/ 243، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 276.

(24) شرح شذور الذهب: 52-53.

(25) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/ 117.

(26) شرح شذور الذهب: 161-162.

(27) انظر: البحر المحيط (4/ 626)، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، للنويري، ط دار الكتب العلمية، (2/ 398).

(28) شرح شذور الذهب: 63.

(29) ينظر الكتاب: 2/ 63، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2/ 395.

(30) انظر: جامع البيان 6/ 25 الكشاف 1/ 582 معاني الفراء 1/ 106، البحر 3/ 395، الإتقان 1/ 495 ابن كثير 1/ 598 رسم المصاحف 131.

(31) ينظر تفسير الكشاف: 1/ 662، البحر المحيط: 4/ 325.

(32) شرح شذور الذهب: 55.

(33) ينظر تفسير الطبري: 18، 398، حاشية الطيبي على تفسير الكشاف: 13/ 39.

(34) شرح شذور الذهب: 367-368.

(35) التعريفات، الجرجاني: 171.

(36) انظر شرح التسهيل: 1/ 276، وشرح التصريح: 1/ 225، وحاشية الصبان: 1/ 316، وأوضح المسالك: 1/ 218، ومغني اللبيب: 360، والمعجم المفصل: 6/ 55، وشرح الكافية الشافية: 356، وابن الناظم: 49، والعيني: 1/ 540، ورصف المباني: 295، والجنى الداني: 600، والهمع: 1/ 104، والدرر: 1/ 77.

(37) شرح شذور الذهب: 36-37.

([38]) رواه أحمد في ستة مواضع في مسنده: 3/ 433 (1968)، و 5/ 286 (3228)، و 9/ 322 (5446)، و 11/ 50 - 51 (6154)، و 11/ 119 - 120 (6559)، و 11/ 650 (7079)، وأخرجه أبو داود في (باب في صوم العشر) 2/ 815 (2438)، والترمذي في (كتاب - الصوم، باب ما جاء في العمل في أيام العشر) 3/ 121، 122 (757، 758)، وابن ماجه في (باب صيام العشر) 1/ 550 (1727) بألفاظ مختلفة، وانظر سيبويه: 1/ 232، والمقتضب: 3/ 250، والهمع: 2/ 102، وشرح الكافية الشافية: 1140، وابن الناظم: 189.

(39) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، ويروى: ما رأيت امرأ، ينظر الهمع: 2/ 102، والدرر: 2/ 137، والشذور: 95، وشرح قطر الندى: 398، وشرح التصريح: 1/ 269.

(40) شرح شذور الذهب: 415-416.

([41]) ينظر تفسير الثعلبي: 7/ 10، تفسير ابن عطية: 4/ 110، اللباب في علوم الكتاب: 14/ 32.

(42) شرح شذور الذهب: 14-15.

(43) البيت من الوافر، للمرّار بن سعيد الفقعسي الأسدي، ينظر سيبويه والأعلم: 1/ 93، والأصول: 1/ 160، وفرحة الأديب: 37، والمفصل: 123، وبصائر ذوي التمييز: 5/ 251، وابن الناظم: 203، والمساعد: 2/ 425، وابن عقيل: 2/ 174، وابن الناظم: 203، والعيني: 4/ 121، والخزانة: 2/ 193، والهمع: 2/ 122، والدرر: 2/ 153.

(44) رجز لرؤبة، ملحقات ديوانه: 174، والأصول: 1/ 407، والخصائص: 1/ 340، والعيني: 4/ 116، والكتاب: 1/ 304، والمقتضب: 3/ 209، والهمع: 2/ 121.

(45) شرح شذور الذهب: 436-439.

(46) البيت من الكامل، لأعشى ميمون، من قصيدة في هجاء شيبان بن شهاب الجحدري، ورواية الديوان:

يا جارتي ما كنت جارة بانت لتحزننا عفارة

ولا شاهد على هذه الرواية، ينظر الديوان 203، وابن الناظم 176، والفائق في غريب الحديث 1/ 30، والعيني 3/ 638، والخزانة 1/ 578.

(47) للسفاح بن بكير اليربوعي، والبيت من شواهد شرح الكافية للرضي: 3/ 50، والخزانة: 6/ 95، والهمع: 3/ 42، 5/ 56، والدرر: 1/ 149، 208، 2/ 119، والتصريح: 1/ 399.

(48) شرح شذور الذهب: 257-259.